

مقابلة صحفية: رئيس جامعة ابن رشد في لقاء مع صوت الآخر: لا ديمقراطية بلا وعي كاف بين أوساط الشعب

\*\*\*

## د. تيسير عبد الجبار الألوسي: لا ديمقراطية بلا وعي

« لقاء: طارق كاريزي، عدسة: فاضل فراموش



الأكاديمي العراقي د. تيسير عبد الجبار الألوسي شخصية معروفة ومنور نشط ضمن جيل من كبار النخب العراقية العلمية التي مازال البلد غير مستعد للاستفادة من خبراتهم العلمية، زار كوردستان مؤخراً وشارك في مؤتمر عقد في السليمانية، قدم محاضرة عن الصحافة الحزبية والإعلام عموماً لعدد من الكوادر الإعلامية للحزب الديمقراطي الكوردستاني، عراقي قح ويظهر، بعض الأحيان، شيئاً من اللهجة الشامية في نطقه، له اطلاع واسع على الأوضاع السياسية والثقافية والحضارية للعالمين الشرقي والغربي، رئيس جامعة ابن رشد في هولندا، وأحد كتاب مجلتنا من دون انقطاع.

تبدو الأريحية في محياه والفصاحة في لسانه، التقيناه في أحد فنادق أربيل وتشعب الحوار ليطلق أبواباً مباحة وغير مباحة إعلامياً، مع أن اللقاء لم يتخذ منحى ومحوراً واحداً، لكنه لم يخل من الطرافة لجهة الوقوف على آراء ورؤى الدكتور الألوسي في مجالات عدة.

بداية الحديث كانت عن جامعة ابن رشد، حيث قال د.تيسير (الجامعة ليست مؤسسة أكاديمية حسب، بل وجود مؤسسي نوعي، فهي ليست رقماً مجرداً بين الأرقام، إنها تحمل رسالة تطوير وتنمية بروح المعاصرة حيث ادخال عمليات التحديث عبر بوابة التعليم الإلكتروني، إنها كينونة مؤسسية تتجسد بآليات ومضامين كبيرة، فهي بمقرها الأوروبي بمثابة الجسر بين حضارتين، وتعد سفارة علمية للعقل العلمي في الشرق الاوسط عموماً والعراق خصوصاً، وهي في اشتغالاتها ومستهدفاتها، تهتم بالاشكالات الموجودة التي تهتم شعوب المنطقة، وكسياسة ثابتة، توصي الجامعة باحثاتها وبأحاديثها بأن يركزوا على موضوعات تخص شعوبهم، وقد كانت أول رسالة ماجستير في العلوم السياسية لطالب كوردستاني حول البعد القانوني للتعريف بجرائم الانفال، كيفية دراسة تلك الجرائم من زاوية القانون الدولي ومقارنتها بالهولوكوست، وقامت المجلة العلمية المحكمة التي تصدرها الجامعة بقراءة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بشكل تخصصي ساعدج ويساعد هذه الشعوب في تبين مسارات البناء. وللجامعة صلات مع جامعات الشرق الاوسط والجامعات الهولندية من حيث تبادل الجهود العلمية في الدفاع عن شرعة التعليم الإلكتروني، وكان لها دور واضح في عدد من البلدان، عدا العراق، فيما يتعلق باصدار قانون للتعليم الإلكتروني، ولدينا فكرة لتبني حالات من المجتمع العراقي وانتسابهم للدراسة الجامعية، مثلاً: أبناء وبنات المؤنفلين، ورعايتهم حسب الامكانيات المتاحة لدعم مواصلتهم الدراسة، ونأمل من الجهات الرسمية ان تساعد في تفعيل هذ الامر، بخاصة في ظروف تحد من عطائنا فإمكاناتنا المادية متواضعة ولطالما حاصرت أحلامنا الكبيرة؛ ويهمنا هنا بالتأكيد الإشارة الواضحة إلى ما ننتظره من دعم في شرعة التعليم الإلكتروني لما فيه من فائدة جمة بخصوص الارتقاء الأكاديمي والاستفادة من الخبرات الأجنبية بتكاليف قليلة، نشير إلى أن الأردن ودول خليجية قد تبنت المشروع ونفذته ولكنه ما زال عراقياً مجرد حلم.

في موضوع آخر، يرى الدكتور الألوسي بأن الوضع السياسي العراقي قد شهد انفتاحات طيبة بعد عام 2003، مثل إقرار الدستور والاستفتاء الايجابي على خيار العملية السياسية والتعايش السلمي والتوجه الديمقراطي والوجود الفديرالي، مؤكداً من ذات الوقت بأنه: لا توجد عملية من دون عراقيل، منها ما يعود لأمر ذاتية وأخرى موضوعية، بالنسبة للأمور الذاتية: فإن بعض الاحزاب السياسية في بغداد فيها عناصر تفقد ثقافتها الى حالات التشوش والارتباك وكذلك المراوحة عوضاً عن التقدم نحو الخيار الديمقراطي الفديرالي ومن ثمّ التراجع نحو ما يسمى المركزية شكلاً ولكنها تتضمن سمات الاتجاه نحو الدكتاتورية. وأصبحت هذه العناصر السلبية التي نلفت النظر إلى أنشطتها في قيادات بعض الكتل وفي إدارة الحكومة، وهي في طبيعة تكوينها، لا تمتلك رؤية استراتيجية من جهة، كما ان الاجواء العامة لعمل الحكومة فسحت المجال لها بما أظهر حالة من الارتداد عن الآليات الايجابية التي كنا نتطلع اليها.

أما موضوعياً فالعراق في أزمة مركبة؛ لخروجه للتو من حروب متعددة ومقاطعة دولية ومن خراب بنيوي في مؤسسات الدولة، كذلك مع حلّ تلك المؤسسات التي ما كان ينبغي حلها، فأوجدت ومازالت تفسح فرصاً لتدخلات إقليمية أضرت الوضع العراقي العام، وأما النظام السياسي فقد خضع في النهاية لمفاهيم الطائفية السياسية على حساب مفاهيم الديمقراطية وفي منزلق خطير أثار التحكم بتوجهاته بهذه الصيغة، كثيراً من الاحتقانات وافتعل المشكلات التي باتت اليوم تشكل عقبة كأداء أمام العملية السياسية.. إن قيادة الحكومة (الاتحادية) باتت اليوم تتصرف بطريقة فردية أو تنفرد بالسلطة عبر سحب الصلاحيات من الشركاء وممثليهم في الحكومة بفرض قرارات مخالفة مع الدستور وتجاوز الهيئة التشريعية، باعتماد سياسة عسكرية المجتمع وبالخلل في الموازنات المالية وبخطط إعمار البلاد، الامر الذي زاد الفقر والبطالة، وهذا ما يتم استثماره من قبل القوى الارهابية، الى جانب وجود عناصر فساد خطيرة في اطار حكومة بغداد، وفي هذه الاجواء لا يمكن للمواطن العراقي والسياسي الا أن يؤكد أنّ الاتجاه قد انحرف عن الهدف الديمقراطي من جهة والفديرالي من جهة أخرى، وهناك أزمات متكررة ومتعاقبة تعصف بالوضع العراقي، مثل الموقف من الشركات الأجنبية وعقودها مع كوردستان،

افتعال الازمات على حدود الاقليم وتشكيل قوات عسكرية تابعة بشكل منفرد لشخص القائد العام للقوات المسلحة، فمليون مسلح اصبحوا تابعين للمالكي وليس للجيش العراقي بوجود المؤسسي، وكذلك تشكيل قيادة عمليات دجلة وما شاكلها من اختلاقات مقصودة.

ويؤكد د.تيسير أنّ: الحل الوحيد هو في العودة الى الاتفاقات التي أدت الى الحلول في المرحلة السابقة ومنها اتفاق اربيل، وكذلك احترام الدستور، وعلى سبيل المثال الاسراع في تنفيذ المادة (140) وحسم ظاهرة المماطلة والتسوية بشأنها، ثم التفكير باجراءات حكومية تعد للانتخابات المقبلة التي لم يبق عليها سوى عام واحد من عمر هذه الحكومة، بطريقة تجتمع فيها القوى المدنية الديموقراطية جميعاً والتقدمية منها تحديدا لتوقف ما تتعرض له من ظاهرة الاقصاء والالغاء كي لا يتكرر مشهد الازمات التي نعيشها اليوم، لان أي انتخابات لا تقوم على أسس سليمة وسلمية بضمانات دستورية ومشاركة متساوية حرة وأداء نزيه، لن تكون الا منقذاً لأزمة أخرى داخل منطقة الهاوية التي وُضعنا فيها قسراً.

وضمن محور آخر من اللقاء، تطرق د.الأوسي الى ثورات الربيع العربي، والتي يسميها هو (ثورات ربيع الشعوب) وقال: الشعوب قامت بثورات كبيرة ردا على عقود من الدكتاتورية والطغيان. وهناك ثغرات وتعقيدات غير طبيعية في هذه الثورات، منها عدم وجود قادة ميدانيين يستطيعون استيعاب كل هذا الزخم الشعبي، لذا كانت وستكون هنالك فرص للاصوات التغريرية، هذا فضلا عن أنّ مجتمعات هذه الثورات ليست مجتمعات صناعية، ما يُضعف مؤسسات المجتمع المدني.. وتلك المجتمعات ذات تركيبة مشوهة جرى فيها سحق الطبقة الوسطى وإشاعة الجهل والتخلف، الأمر الذي يجب فيه للخروج من دائرة العقبات والمشكلات، التركيز على التعليم والخطاب الثقافي للارتقاء بالاوضاع من خلال بناء وعي جديد يمحو الاميتين الابدئية والحضارية، **فلا ديمقراطية دون وعي كاف بين أوسع أوساط الشعب.** وامام حالات الامية والجهل والتخلف لا نستطيع بناء عقلية يمكنها ممارسة آليات الديمقراطية وإدارتها

بنجاح.. أنا هنا عبر محاولاتي الشخصية ووجودي في عدد من المؤسسات المعنية، أتطلع الى مشروع نهضوي ينطلق من تحديث التعليم ومن رصد ميزانيات مناسبة لخطاب الثقافة ومن معالجة بنيوية للاقتصاد في هذه البلدان بتحريك عجلته [أي دوران عجلة الاقتصاد] وتحديثها والنهوض بالواقع الزراعي والصناعي بشكل مختلف تماماً عن المراحل السابقة، فبلدان ربيع الشعوب تحتضن امكانات كبيرة الى درجة يمكن ان نطلق عليها البنك الخاص بالسلة الغذائية للعالم، لكنها في الحقيقة قد شهدت خراباً على مستوى الزراعة، كما حصل في مصر طوال ثلاثة عقود، تحولت خلالها من الانتاج الزراعي الاستراتيجي الى منتجات زراعية هامشية عبر اتفاقات مشوهة مع بلدان الاتحاد الاوروبي.

وهناك آمال كبيرة لنجاح هذه الثورات، انها تمتلك امكانات لنقلة جديدة، بسبب ظهور تحالفات جماهيرية وطنية ديمقراطية وامكانات حركاتها بتضامن أممي مع تلك الحركات، كالذي يشهده ميدان التحرير والاسكندرية وغيرهما من الميادين، حالياً، حيث نزلت هذه القوى الى الشارع دفاعاً عن خيارها الديمقراطي وتعزيزاً لصوت العقل والعمل المؤسسي في ذلك البلد.

وكلي أمل بالثورتين التونسية والليبية، حيث تدافع القوى المدنية عن مطالب الشعب بطريقة منظمة وممنهجة وذات تأثير على فئات واسعة من الشعب، على سبيل المثال وقفت المرأة التونسية بصلابة مع القوى المتتورة كي تقطع الطريق على أولئك الذين يودون العودة بالقوانين باتجاه تراجع، ومثالنا في ليبيا هو تمكن القوى المدنية الديمقراطية من توحيد صفوفها على رغم كل الضغوط المحلية والخارجية، وتشكيل الحكومة التي تمثل الارادة الشعبية التي شهدت تضحيات كبيرة.

وأجاب رئيس جامعة ابن رشد في هولندا في المحور الأخير من اللقاء عن سؤال لنا حول الصراعات الفكرية التي تنطلق في الغرب، خصوصاً آخر نظريتين حول مفهومي صراع الحضارات وحوار الحضارات، حيث قال:

الانتقال من صراع الحضارات الى حوار الحضارات جاء بفعل مجموعات القوى الحضارية في الشرق الاوسط وشرق آسيا التي حاولت امتصاص الاندفاع نحو العسكرية واستخدام العنف في العديد من المناطق الجغرافية، وتصحيح هذا النهج بشكل مباشر، وخطاب حوار الحضارات جاء كبديل لخطاب صراع الحضارات، حيث يتجه (حوار الحضارات) الى تطبيع الاجواء وخلق فضاءات البناء والتنمية والتطور وحل المشكلات الناجمة عن ظواهر اقتصاد التخلف، ولنشهد تراجع الارهاب وخلق فرص أفضل من حيث الارتقاء بالوعي واللاحاق بظاهرة العصرية ومغادرة أفكار التشدد والتطرف الناجمة عن الماضي.